

Distr.: General
2 November 2009
Arabic
Original: English



التقرير الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لمدى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ التقرير الأخير للأمين العام، المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/330).

٢ - وبوجه عام، ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) مستقرة عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا يزال وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان قائما. وعلى الرغم من ذلك، وقع خلال هذه الفترة عدد من الحوادث والانتهاكات الجسيمة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، عبر الخط الأزرق وفي المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. ودلت هذه الحوادث، مجددا، على استمرار هشاشة الوضع وإمكانية تدهوره. وفي جميع هذه الحالات، ظلت القوة المؤقتة تعمل بالاتصال والتنسيق الوثيقين مع الطرفين على الصعيد العسكري من خلال قنوات ثنائية، لحثهما على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، بغية الحيلولة دون تصعيد الوضع، ومن ثم عرضت الحوادث المعنية على الفريق الثلاثي. وبالإضافة إلى ذلك، وازبط منسقي الخاص لشؤون لبنان على اتصاله الوثيق مع الطرفين على الصعيد الدبلوماسي والسياسي، وسعى إلى معالجة الحالات الحادة من التوتر، وإلى توسيع مدى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا يزال عدم إحراز تقدم في تنفيذ جوانب رئيسية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يعوق التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل بين الطرفين.

٣ - وبعد نجاح الانتخابات البرلمانية التي نُظمت في ٧ حزيران/يونيه في لبنان، عين الرئيس سليمان سعد الحريري، زعيم الأغلبية البرلمانية، كرئيس وزراء مكلف في ٢٦ حزيران/يونيه. وعهد إليه بإجراء مشاورات مع جميع الكتل البرلمانية بهدف تشكيل



حكومة. وأفضت هذه المشاورات إلى اتفاق على صيغة لتقاسم السلطة بين الأغلبية والأقلية لتشكيل حكومة وحدة وطنية. بيد أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن التشكيلة الدقيقة للحكومة دفع السيد الحريري إلى الاستقالة في ١٠ أيلول/سبتمبر. وأعاد الرئيس سليمان تكليفه رئيسا للوزراء في ١٥ أيلول/سبتمبر. ووقت كتابة هذا التقرير، كان رئيس الحكومة المكلف لا يزال يجري مشاورات بهدف تشكيل حكومة. وفي لبنان، اعتُبر عموما أن اجتماع القمة، الذي عقد بين بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، والملك عبد الله، عاهل المملكة العربية السعودية، يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر في دمشق مصدرا لزخم إيجابي مهم لعملية تشكيل الحكومة. وفي البيانات الصادرة عقب اجتماع القمة، أكد الزعيمان على أهمية التعجيل بتشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان.

٤ - ويسري أن أُفيد بأن إسرائيل ولبنان لا يزالان ملتزمين بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب على كل من الطرفين الامتثال لالتزاماته، والانتقال من الحالة الراهنة لوقف الأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار، مما يمهّد الطريق لإقامة ترتيبات أطول أجلا تنظم علاقتهما في المستقبل.

ثانيا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

٥ - منذ إصدار تقرير العاشر عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ومتابعة لتقرير الأخير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، واصلت وكالات الأمن اللبنانية تنسيق تحقيقاتها المتعلقة بشبكات التجسس الإسرائيلية المدعى بوجودها في لبنان.

ألف - الحالة في منطقة العمليات التابعة للقوة المؤقتة

٦ - أفدت في رسالتي المؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، والتي تتضمن توصيتي بتمديد ولاية القوة المؤقتة (S/2009/407)، بوقوع سلسلة من الانفجارات في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في مبنى على مقربة من قرية خربة سلم في القطاع الغربي لمنطقة عمليات القوة المؤقتة. وأكملت القوة المؤقتة التحقيق في الحادث، وسلمت تقرير التحقيق إلى الطرفين. وتمشيا مع الاستنتاجات الأولية، التي وردت في رسالتي المؤرخة ٦ آب/أغسطس، خلص التحقيق إلى أن الانفجارات نجمت عن تفجر ذخيرة مخزنة في المبنى. وخلص التحقيق أيضا إلى أن المبنى كان تحت سيطرة حزب الله وأنه لم يكن مهجورا، بل كان مستودعا للسلاح والذخيرة يجري تعهده بنشاط، مما يشكل انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأكد التحقيق أن أشخاصا معترفا بانتماثلهم لحزب الله نقلوا كمية كبيرة من المخلفات من الموقع إلى جهة مجهولة باستخدام مركبات مدنية. وفي مناسبتين في سياق

التحقيق في الحادث، وبما يشكل مرة أخرى انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أُعيقَت حرية تنقل القوة المؤقتة. ففي المرة الأولى، حال مدنيون لبنانيون دون اقتراب فريق التحقيق التابع للقوة المؤقتة، يرافقه ضباط من الجيش اللبناني، من موقع الانفجارات لعدة ساعات. وفي المرة الثانية، قام مدنيون بمنع القوة المؤقتة من إجراء تفتيش مشترك مقرر مع الجيش اللبناني في منزل مشبوه في منطقة مجاورة لموقع الانفجار. وخلال هذا الحادث، قام مدنيون برمي الحجارة، مما أسفر عن إصابة ١٤ من أفراد القوة بجروح، وعن إلحاق أضرار بـ ١٨ من مركباتها. ولم يُعثر في عمليات التفتيش اللاحقة، التي أجراها بعد ذلك التأخير الجيش اللبناني بمفرده، وكذلك بالاشتراك مع القوة المؤقتة، على أي شيء يثير الشك في المنزل. ويواصل الجيش اللبناني بذل جهوده لتحديد مكان المواد التي نُقلت من موقع الانفجار واستردادها. وقام الجيش اللبناني أيضا بجمع ومصادرة المواد غير المنفجرة المتبقية من موقع الانفجار؛ وتم تدمير المخلفات غير المستقرة لأسباب أمنية.

٧ - وفي رسالتي المؤرخة ٦ آب/أغسطس الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أفدت أيضا بوقوع انتهاك لخط الانسحاب، أو الخط الأزرق، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، في المنطقة المجاورة لبلدة كفر شوبا على يد مجموعة من المدنيين اللبنانيين الذين كانوا يحتجون ضد أعمال تشييد يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الجنوب مباشرة من الخط الأزرق. وكانت القوة المؤقتة على اتصال مع كلا الطرفين، للتشديد على ضرورة التصرف بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن القيام بأي أعمال من شأنها أن تثير توترات لا داعي لها في المنطقة. كما كثفت قوات القوة المؤقتة، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، وجودها على طول الخط الأزرق على مقربة من كفر شوبا لمنع وقوع حوادث أخرى. وفي ١٧ آب/أغسطس، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتفكيك برج المراقبة وقاعدة الكتلة الخرسانية التي أقيمت. ومنذ ذلك الحين، ظل الوضع هادئا في المنطقة.

٨ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أطلق صاروخان عبر الخط الأزرق من مزرعة للموز بالقرب من قرية القليلة اللبنانية، الواقعة على بعد ٦ كيلومترات إلى جنوب صور. وسقط الصاروخان في منطقة زراعية إلى الشمال مباشرة من مدينة نهاريا الإسرائيلية، على بعد أربعة كيلومترات إلى جنوب الخط الأزرق. وقامت القوة المؤقتة على الفور، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، بنشر قوات إضافية إلى المنطقة. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي على الفور بإطلاق ١٢ قذيفة مدفعية باتجاه موقع إطلاق الصاروخين. ولم يسفر إطلاق الصاروخين ولا قذائف المدفعية عن وقوع أية إصابات. وأجرت قوة الأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، تحقيقا في الحادث وتم إبلاغ النتائج والاستنتاجات إلى الطرفين. وبدأت السلطات اللبنانية المختصة تحقيقا لتحديد هوية مرتكبي الهجوم وإلقاء القبض عليهم.

٩ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقع هجوم صاروخي آخر عندما سقط صاروخ أُطلق عبر الخط الأزرق من عموم منطقة حولا (القطاع الشرقي). وسقط الصاروخ في حقل زراعي إلى الشرق من مستوطنة كريات شمونة في شمال إسرائيل. وإثر ذلك بساعة تقريبا، رد جيش الدفاع الإسرائيلي، بعد توفير إنذار مسبق للقوة المؤقتة، بإطلاق سبع قذائف مدفعية، على مدى فترة ٢٥ دقيقة، باتجاه موقع إطلاق الصواريخ. ولم يسفر إطلاق الصاروخ ولا قذائف المدفعية عن وقوع أية إصابات. وفي صباح اليوم التالي، عثرت القوة المؤقتة والجيش اللبناني على موقع إطلاق الصاروخ في حديقة منزل يجري تشييده في الضواحي الجنوبية الغربية لبلدة حولا. وعثر على أربعة صواريخ أخرى في الموقع، وقام الجيش اللبناني بتعطيلها ونقلها لأغراض مواصلة التحقيق. ولا يزال تحقيق القوة المؤقتة جاريا. وبدأت السلطات اللبنانية المختصة تحقيقا لتحديد هوية مرتكبي الهجوم وإلقاء القبض عليهم.

١٠ - ويدعو إطلاق الصواريخ إلى القلق لأنه يشكل انتهاكا خطيرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتحمل السلطات اللبنانية المسؤولية الرئيسية عن كفالة عدم وجود أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بصورة غير مصرح بها في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. ولا تزال تحقيقات السلطات اللبنانية جارية أيضا في حوادث إطلاق الصواريخ التي وقعت بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، و ٨ و ١٤ كانون الثاني/يناير و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ولم يتم تحديد هوية أي مشبوهين حتى الآن.

١١ - ويدعو رد جيش الدفاع الإسرائيلي بالمدفعية على إطلاق الصواريخ إلى القلق. ففي سياق وقف الأعمال العدائية، تتوقع الأمم المتحدة من كلا الطرفين، عند التعرض لإطلاق النار، أن يخطروا القوة المؤقتة بذلك على الفور وأن يمتنعوا عن الرد إلا إذا كان الرد لازما بوضوح للدفاع المباشر عن النفس، وأن يتيحوا، في الدرجة الأولى، للقوة المؤقتة وللجيش اللبناني فرصة التصدي للهجوم.

١٢ - وخلال جزء من شهر أيلول/سبتمبر، بما في ذلك الفترة التي سبقت إطلاق الصواريخ في ١١ أيلول/سبتمبر، وفي تشرين الأول/أكتوبر، كثفت القوة المؤقتة والجيش اللبناني دورياتهما، وأنشطتهما المتعلقة بالاستطلاع والتفتيش في منطقة العمليات، مع التركيز على مواقع إطلاق الصواريخ السابقة والمحتملة القريبة من الخط الأزرق، وحافظتا عموما على وتيرة تشغيلية عالية، في ضوء إشارات محددة إلى أن بعض الجماعات المتطرفة كانت تحاول تنفيذ هجمات. وكثف الجيش اللبناني أيضا عمليات التحقق من المركبات وتفتيشها خلال هذه الفترات.

١٣ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقع حادث حريق ربما نجم عن انفجار حدث في مرآب مبنى سكني في قرية طيرفلسيه، تعود ملكيته إلى مسؤول في البلدية من حزب الله. وقد شرعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة على الفور بإجراء تحقيق بالتعاون الوثيق مع الجيش اللبناني. إلا أن أشخاصاً مجهولين قاموا بإزالة بعض المواد من الموقع فور وقوع الحادث وقبل وصول قوة الأمم المتحدة المؤقتة والجيش اللبناني، ويبدو أنها نقلت إلى مكان آخر يقع بالقرب من قرية دير قانون النهر. وقامت القوة المؤقتة والجيش اللبناني بفحص المكانين لكنهما لم يعثرا على أية مؤشرات تدل على انفجار أو أسلحة وذخائر غير مرخصة في أي من المكانين. فقد تم على ما يبدو العبث بالأدلة في كلا المكانين. وما زال التحقيق الذي تجريه القوة مستمراً.

١٤ - وفي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقع انفجاران في المنطقة الواقعة بين بلدة حولا وميس الجبل. وما زال التحقيق الذي تجريه القوة المؤقتة بالتعاون الوثيق مع الجيش اللبناني مستمراً. وتفيد المؤشرات الأولية بأن الانفجارين نتجا عن عبوات متفجرة موجودة في نظام تجسس يعمل بدون مراقب زرعه جيش الدفاع الإسرائيلي تحت الأرض. واكتشفت القوة المؤقتة والجيش اللبناني مجموعة بطاريات مدفونة في عين المكان كانت تشكل على ما يبدو جزءاً ثالثاً من هذا النظام. وستحاول التحقيقات الجارية التيقن من صحة الوقائع المتعلقة بهذا الجهاز، بما فيها كيف ومتى تم تركيبه وطريقة اكتشافه ومن الذي اكتشفه وكيف تم تفجيره. ويشكل وجود أجهزة مزودة بعبوات متفجرة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية انتهاكاً لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بصرف النظر عن تاريخ زرع هذه الأجهزة. وأثناء هذين الحادثين اللذين وقعا يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، شوهدت طائرات بدون طيار تحلق فوق منطقة الحادث لفترة طويلة من الزمن. وقد أطلق الجيش اللبناني النار بأسلحة خفيفة على الطائرات المحلقة بدون طيار. ولا تقتصر عمليات تحليق طائرات بلا طيار فوق منطقة الحادث على كونها انتهاكاً جواً فحسب، إنما تشكل كذلك تدخلاً فيما تضطلع به القوة المؤقتة من أنشطة تنفيذية وإعاقه الحرية حركتها.

١٥ - واصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله للجزء الشمالي لقرية الغجر والمنطقة المتاخمة شمال الخط الأزرق، منتهاكاً بذلك أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ورغم الالتزام الذي يقع على إسرائيل بالانسحاب من المنطقة، فقد قدمت القوة المؤقتة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ اقتراحاً لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي الكامل من شمال الخط الأزرق. ومع أن حكومة لبنان قد أعربت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ عن استعدادها لقبول اقتراح القوة المؤقتة، وأن حكومة إسرائيل أبدت رغبتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في البدء بمناقشات بشأن اقتراح القوة، لم يصدر عن إسرائيل أي رد محدد حتى الآن.

١٦ - وتواصل ما تقوم به الطائرات الإسرائيلية والطائرات الإسرائيلية بدون طيار من خرق للمجال الجوي اللبناني بوتيرة عالية في انتهاك للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت قوة الأمم المتحدة المؤقتة على جميع عمليات التحليق. كما احتجت الحكومة اللبنانية على عمليات التحليق وطالبت في ورقة موقف قدمتها إلى الأمم المتحدة بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بالوقف الفوري لجميع الانتهاكات البرية والبحرية والجوية للبنان، رافضةً أي محاولة للربط بين هذه الانتهاكات وادعاءات تهريب الأسلحة. وأكدت الحكومة الإسرائيلية أن عمليات التحليق هي تدابير أمنية ضرورية، محتجة بهدم إنفاذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

١٧ - وفي ٨ تموز/يوليه، دنا مدني لبناني من السياج التقني القريب من ضريح الشيخ عباد والموجود بجانب موقع الأمم المتحدة ٨-٣٣ شرق بلدة حولا الواقعة في القطاع الشرقي. غير أن المدني هرب عند اقتراب أفراد القوة. وفقد الاتصال بهذا الفرد نظراً لانحدار الأراضي وطابعها الصخري. وفي فترة لاحقة من ذلك اليوم، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإبلاغ القوة المؤقتة بأنها اعتقلت مدنياً لبنانياً في الأراضي الإسرائيلية. وأثناء الليل، وعند نقطة عبور رأس الناقورة، سلم جيش الدفاع الإسرائيلي الرجل إلى أفراد القوة الذين سلموه بدورهم إلى السلطات اللبنانية. وفي ٢٤ آب/أغسطس، عبر مدني إسرائيلي الخط الأزرق بالقرب من مارون الراس واتجه نحو عيترون في القطاع الغربي، حيث اعتقلته السلطات الأمنية اللبنانية. وفي أعقاب التحقيق، أي في ٢٧ آب/أغسطس، قام الجيش اللبناني بتسليمه إلى أفراد القوة الذين سلموه بدورهم إلى جيش الدفاع الإسرائيلي عند رأس الناقورة. واستطاعت القوة المؤقتة تيسير العودة السريعة لهذين الفردين إلى بلديهما بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أُحبطت ثلاث محاولات للتهريب، اثنتان منهما بالقرب من قرية العجر وواحدة بين بلدة كفر كلا اللبنانية وبلدة المطة الإسرائيلية، من خلال إجراءات منسقة اتخذتها القوة المؤقتة، والجيش اللبناني؛ وجيش الدفاع الإسرائيلي على التوالي.

١٩ - كما وقعت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عدة انتهاكات برية طفيفة للخط الأزرق وحوادث، ولا سيما تلك التي تعزى إلى عبور رعاة لبنانيين للخط الأزرق بصحبة مواشيهم. وواصل الجيش اللبناني وقوات القوة المؤقتة المتمركزة بالقرب من الخط الأزرق تحذير السكان المحليين بموقع الخط الأزرق منعاً لحدوث انتهاكات غير متعمدة. وتشدد هذه الانتهاكات المتواصلة على أهمية الإسراع في وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق.

٢٠ - وما زالت القوة المؤقتة تحرز تقدماً مطرداً في وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق بالاشتراك مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي. واتفق الأطراف على توسيع المناطق التي يجري تعليمها والعمل جارٍ في أربعة قطاعات يبلغ مجموعها ٣٦,٥ كيلومتراً. وأصبح هناك ٦٢ إحداثية متفق عليها حتى الآن. وتم بالفعل نصب ٢٤ علامة، وما زال هناك ١٥ علامة قيد الإنشاء؛ ومن المقرر أن تقاس إحداثيات ٢٣ نقطة على الأرض مع الأطراف. ووضعت القوة المؤقتة بمفردها علامة إضافية واحدة بالاتفاق مع الأطراف. واقترحت القوة المؤقتة تسع إحداثيات إضافية وقطاعات أخرى لوضع العلامات كي تنظر فيها الأطراف. وأكد كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي التزامهما بتسريع العملية، ولا سيما ضرورة تكثيف العمل الميداني. وتدعم أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة هذا المشروع من خلال تطهير حقول الألغام والذخائر غير المتفجرة.

٢١ - واستمر العمل بمشروع الجيش اللبناني لشق طريق مواز للخط الأزرق بدعم من وحدات الهندسة التابعة للقوة المؤقتة. وقد بدأت أعمال بناء ٤ شبكات للطرق من أصل ١١ شبكة تشكل المرحلة الأولى من المشروع، ومن المتوقع أن يتم إنجاز ثلاث شبكات قبل بداية فصل الشتاء. ومن المنتظر أن يستغرق استكمال أعمال إزالة الألغام والبناء المتعلقة بـ ١١ شبكة عامين تقريباً. وسيزيد الإنجاز الفعلي لمشروع الطريق هذا من إمكانية عبور وتنقل القوة المؤقتة والجيش اللبناني على طول الخط الأزرق.

٢٢ - وتتولى القوة المؤقتة والجيش اللبناني صيانة المنشآت الخاصة بكل منهما وتضطلع بأنشطة يومية بوتيرة تنفيذية سريعة. وتواصلت الجهود الرامية إلى تحسين فعالية التنسيق بين أنشطتها. وأبقنا على ست نقاط تفتيش مشتركة على طول نهر الليطاني، فضلاً عن نقطتين ثابتتين وخمس نقاط في مواقع تتقوى عشوائياً في منطقة العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، قام الجانبان بتسيير ثلاث دوريات راجلة منسقة يومياً على طول الخط الأزرق. كما اضطلعت القوة المؤقتة والجيش اللبناني بتنفيذ ١٥ عملية وسطياً كل ٢٤ ساعة للحيلولة دون إطلاق الصواريخ.

٢٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت القوة المؤقتة والجيش اللبناني عملية تدريب شاملة لمدة يومين على مواجهة الطوارئ الناجمة عن الزلازل في جنوب لبنان شاركت فيها مجموعة واسعة من المنظمات العسكرية والمدنية العاملة في ميادين إدارة الكوارث والدفاع المدني والإسعاف الأولي. كما نفذت عملية تدريب على المدفعية. وما زالت مشاركة القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني بشأن المسائل المدنية والعسكرية مستمرة. وواصلت فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة والبحرية اللبنانية، بما في ذلك أفراد يعملون مع شبكة الرادارات

الساحلية وتسلسل قيادة البحرية اللبنانية، تنفيذ تدريبات وعمليات مشتركة ومنتظمة في البحر والبر، وذلك بتركيز خاص على الاستجابة للحوادث غير المتوقعة. وأثناء فترات التدريب في البحر التي استمرت عدة أيام، تلقى أفراد البحرية اللبنانية العاملين في وحدات فرقة العمل البحرية التدريب على الملاحة والصيانة.

٢٤ - وما زالت القوة المؤقتة تمارس حرية التنقل الكاملة في جميع أرجاء منطقة عملياتها بوجه عام، باستثناء الحوادث التي سبق بيانها والتي وقعت بالقرب من بلدة خربة سلم. ويقوم مدنيون محليون، من حين لآخر، بإيقاف دوريات القوة المؤقتة لفترة وجيزة محاولين إعاقة حركتها المتمثلة في ملاحقة مدنيين يحملون بنادق صيد. وكانت هذه الحوادث طفيفة وقد تمت تسويتها ميدانياً، وفي أغلب الأحيان بمساعدة الجيش اللبناني. وبالإضافة إلى ذلك، قام مدنيون في مناطق مختلفة برصد أنشطة القوة المؤقتة من وقت لآخر.

٢٥ - وكان هناك عدد من حالات قذف الحجارة على دوريات القوة المؤقتة من جانب مدنيين لبنانيين، معظمهم من الأطفال والشباب. وبالإضافة إلى ذلك، شاهدت القوة المؤقتة، في مناسبات عدة، مدنيين بالقرب من الخط الأزرق يرمون الحجارة على السياج التقني الإسرائيلي. ومنعاً لوقوع مثل هذه الحوادث، زادت القوة المؤقتة والجيش اللبناني من تواجدها في الأماكن التي ترمى فيها الحجارة عموماً.

٢٦ - ومع أن موقف السكان المحليين من القوة المؤقتة ما زال إيجابياً بوجه عام، فقد دلت حوادث خربة سلم على استمرار أهمية اتصال القوة المؤقتة بالجمهور. فهذا الاتصال يسعى إلى إشراك الصحافة والمجتمعات المحلية وضمان فهمهم لولاية القوة المؤقتة ولأنشطتها التنفيذية اليومية. ويتواصل توفير الدعم في مجال الشؤون الإنسانية والهياكل الأساسية وبناء القدرات عن طريق أنشطة البلدان المساهمة بقوات والمشاريع الممولة من ميزانية القوة.

٢٧ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مساعدة الجيش اللبناني في إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين ومعدات وأسلحة غير مأذون بها، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير مكثفة ومنسقة تهدف على وجه التحديد إلى منع تهريب الأسلحة عبر نهر الليطاني وإزالة وتدمير أي أسلحة أو مواد ذات صلة تُكتشف في المنطقة، وكفالة عدم وجود عناصر مسلحة فيها.

٢٨ - وكما أشرت في تقاريري السابقة، إن هذا مسعى طويل الأجل. وقد بين إطلاق الصاروخين في ١١ أيلول/سبتمبر أنه لا يزال هناك أسلحة وعناصر مسلحة معادية مستعدة لاستخدام هذه الأسلحة داخل منطقة العمليات. ويشكّل وجود مستودع للأسلحة والذخائر في خربة سلم انتهاكاً واضحاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا يزال التحقيق الذي تجريه القوة

المؤقتة في الحادث الذي وقع في طير فلسيه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر مستمراً. وبالإضافة إلى ذلك، اكتُشف ملجأ محصّن وكهفان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يكن هناك ما يدلّ على أنهما قد استُخدمت مؤخراً. وقامت القوة المؤقتة بعمليات تفتيش دورية لمرافق سابقة تابعة لعناصر مسلحة في منطقة العمليات، شملت ملاحى محصنة وكهوفاً، ولكنها لم تعثر على ما يشير إلى أنهما قد استُعملت من جديد أو على أي دليل يثبت وجود هياكل أساسية عسكرية جديدة في منطقة عملياتها.

٢٩ - ولا تزال القوة المؤقتة مصممة على اللجوء إلى كل الوسائل اللازمة المشمولة بولايتها وإلى أقصى مدى في إطار قواعد الاشتباك الخاصة بها. وحتى تاريخه، لم يُقدم إلى القوة المؤقتة دليل على تهريب أسلحة إلى داخل منطقة عملياتها، كما أنها لم تعثر على أي دليل من هذا النوع. ولم يكشف التحقيق في حادث خربة سلم عن وجود أي دليل يشير إلى تهريب الأسلحة والذخيرة إلى منطقة عمليات القوة المؤقتة منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). واستناداً إلى المخلفات التي عثرت عليها القوة المؤقتة والجيش اللبناني في الموقع، تم التأكد من أن الأسلحة والذخائر تعود أساساً إلى الفترة الممتدة من أواخر السبعينات إلى أوائل التسعينات، وأن منشأها يعود إلى بلدان مختلفة. أما فيما يتعلق بإطلاق الصاروخين في ١١ أيلول/سبتمبر، فإن القوة المؤقتة ليست في وضع يمكنها، استناداً إلى الأدلة المتاحة، من تحديد ما إذا كانت الصواريخ قد هُربت إلى منطقة العمليات أو أنها كانت موجودة فيها من قبل.

٣٠ - وتواصل القوة المؤقتة، على النحو المطلوب في القرار ١٨٨٤ (٢٠٠٩)، سعيها إلى مواصلة تعزيز أنشطتها التنفيذية مع الجيش اللبناني، وتحسين رصد ومراقبة نقاط الدخول عبر نهر الليطاني، لضمان عدم وجود أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وتقوم القوة المؤقتة، بالتعاون مع الجيش اللبناني، بالتحقيق الفوري في أي ادعاء بوجود غير مشروع لأفراد مسلحين أو أسلحة داخل منطقة عملياتها في حالة ورود معلومات محددة بهذا الشأن. وفي ما يتعلق بمستودع الأسلحة والذخائر في خربة سلم، لم تتلق القوة المؤقتة، من أي طرف، أي معلومات عن وجود هذا المستودع قبل وقوع الانفجار، كما أنها لا تملك أي معلومات من هذا القبيل. غير أن الولاية المسندة إلى القوة المؤقتة لا تخولها تفتيش المنازل والممتلكات الخاصة ما لم يتوافر لديها دليل موثوق على انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود خطر داهم بتنفيذ نشاط معاد انطلاقاً من ذلك الموقع بالتحديد. وأكدت قيادة الجيش اللبناني مجدداً أنها ستتخذ إجراءات فورية عند تلقيها أدلة على وجود أفراد مسلحين أو أسلحة غير مأذون بها في المنطقة، وستوقف أي

نشاط غير مشروع يتعارض مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بالوجود غير المشروع للأفراد المسلحين والأسلحة جنوب نهر الليطاني.

٣١ - وقد ضبطت القوة المؤقتة، في عدة مناسبات، مدنيين مسلحين ببنادق صيد في منطقة العمليات، على الرغم من الحظر الذي فرضته الحكومة على الصيد وعلى حمل السلاح داخل هذه المنطقة. واتخذ الجيش اللبناني الإجراءات اللازمة للقبض على الصيادين المشتبه بهم، غير أن بعضهم تمكن من الفرار، كما واصل الجيش تذكير السكان المحليين بالحظر العام المفروض على الصيد، وكذلك على حمل الأسلحة داخل المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك أشخاص مسلحون وأسلحة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة.

٣٢ - وواصلت فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة تنفيذ ولايتها المزدوجة المتمثلة في اعتراض السفن لمنع دخول الأسلحة غير المأذون بها وما يتصل بها من عتاد، وفي تدريب البحرية اللبنانية. وقامت هذه الفرقة، منذ بدء مهمتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، باعتراض واستجواب أكثر من ٢٧ ٨٠٠ سفينة في منطقة عملياتها. ومنذ صدور تقريره الأخير، أُجريت ٧٨ عملية تفتيش أخرى للسفن التي اشتبه فيها، مما رفع العدد الإجمالي لهذه العمليات إلى ٣٩٠ عملية منذ إنشاء فرقة العمليات البحرية. ومن بين عمليات التفتيش الـ ٧٨ تلك، باشرت البحرية اللبنانية ٢٤ عملية في حين طلبت فرقة العمليات البحرية إجراء ٥٤ عملية. وقامت البحرية اللبنانية والجمارك اللبنانية بتفتيش السفن للتحقق من عدم وجود أسلحة أو أعتدة ذات صلة غير مأذون بها على متنها وسمحت لها جميعها بالعبور. وواصلت البحرية اللبنانية المساهمة في عمليات الاعتراض البحري داخل المياه الإقليمية عن طريق اعتراض السفن التي تقترب من المرافئ اللبنانية، بينما تضطلع فرقة العمليات البحرية بدور الرصد. ويمثل عدم وجود وحدات بحرية كافية تحدياً كبيراً تواجهه البحرية اللبنانية في إطار تولى مسؤوليات متزايدة على أساس مستدام.

٣٣ - واستمر وقوع حوادث بمحاذاة خط الطفافات على نحو شبه يومي. وألقى جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب هذا الخط عبوات متفجرة في المنطقة، وأطلق مرات عديدة أعيرة نارية تحذيرية بمحاذاة الخط. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أن ما يقوم به هو بمثابة تدابير أمنية ضد قوارب الصيد اللبنانية التي تقترب من خط الطفافات أو تعبره، وهو خط أقامته إسرائيل من جانب واحد، ولا تعترف به الحكومة اللبنانية. وكرر جيش الدفاع الإسرائيلي تأكيد اقتراحه السابق بأن يناقش الفريق الثلاثي الأنشطة البحرية والتدابير الأمنية على كل من جانبي خط الطفافات. وأعلن الجيش اللبناني مجدداً في المنتدى الثلاثي أن من الضروري

أولا تحديد خطّ وفقاً للمعايير الدولية، كما أعلن أن حكومة لبنان طلبت إلى الأمم المتحدة أن تعهد بهذه المهمة إلى القوة المؤقتة (انظر أيضاً S/2009/330).

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٣٤ - ما زالت الاجتماعات الثلاثية الشهرية التي يرأسها قائد القوة مع ممثلين رفيعي المستوى عن الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي تشكل عنصراً بالغ الأهمية في الجهود التي تبذلها القوة المؤقتة في مجال الاتصال والتنسيق، كما تشكل آلية أساسية لتحديد ومعالجة المسائل التنفيذية الأمنية والعسكرية مع الطرفين، ولتعزيز وقف الأعمال العدائية. ونوقشت انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقامت القوة المؤقتة بإطلاع الطرفين على تقارير التحقيقات التي أجرتها على التوالي في حادثي حربة سلم وإطلاق الصاروخين في أيلول/سبتمبر. كما نوقشت أيضاً في هذا المنتدى الحوادث التي وقعت في طير فلسيه وفي منطقة حولاً في تشرين الأول/أكتوبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنامي اعتماد الأطراف على آليات الاتصال والتنسيق، وبخاصة على المنتدى الثلاثي، للتوصل إلى حلول عملية لمعالجة عدد من القضايا الخلافية مثل الحالة في كفر شوبا وكفر كلا وبليدا، وكذلك إعادة الأفراد الذين عبروا الخط الأزرق إلى أوطانهم. وخلال الاجتماعات، أكد الطرفان من جديد التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وشددوا على أهمية الاجتماعات الثلاثية في توطيد الاستقرار، واستخدام آلية الفريق الثلاثي لمعالجة جميع المسائل قيد المناقشة، على نحو بناء.

٣٥ - وتواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التشاور المنتظم بين القوة المؤقتة والقيادة العليا للجيش اللبناني، مما كفّل اتباع نهج استراتيجي منسق بدقة إزاء أنشطة الجهاتين. وخلال فترات اشتداد حالة الاستنفار الأمني، واصلت القوة المؤقتة والجيش اللبناني أيضاً تكثيف أنشطتهما التنسيقية والتنفيذية. وظل الاتصال اليومي بينهما وثيقاً على مختلف الصعد، مما يسر التنسيق الفعال على الصعيدين التنفيذي والتكتيكي. وما زال للجيش اللبناني ضباط اتصال في مقر القوة المؤقتة في الناقورة وفي مقر كل من القطاعات، وللقوة المؤقتة ضابط اتصال في مقر الجيش اللبناني في صور، في جنوب لبنان.

٣٦ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، استضافت القوة المؤقتة اجتماعاً للبلدان المانحة للجيش اللبناني، برئاسة قائد القوة، لاطلاعها على التعاون بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي، بما في ذلك في مجالات التنسيق المدني والعسكري والاتصال بالاجتماعات المحلية. وقدم ممثل عن الجيش اللبناني عرضاً شاملاً بشأن خطة الجيش الخمسية لتدريب قواته وتجهيزها. وعلى الرغم من أن برامج التدريب والمناورات التي تقدمها القوة المؤقتة للجيش اللبناني تلي بعض الاحتياجات التي تم تحديدها، فإن من الضروري

بالنسبة للجيش اللبناني، بما في ذلك البحرية، الحصول على المزيد من المواد والدعم التقني، حتى يكون في وضع يسمح له تدريجياً بتحمل مسؤولية أكبر في منطقة عمليات القوة المؤقتة وفي المياه الإقليمية اللبنانية.

٣٧ - ولا يزال مستوى انتشار الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة المؤقتة على حاله إلى حد بعيد، يتألف من ثلاثة ألوية (لواءان ثقيلان وثالث في طور التحوّل إلى لواء ثقيل)، يبلغ قوامها حالياً قرابة ٥ ٠٠٠ جندي. وعندما يُستكمل تعزيز اللواء الثالث بكتيبة مدفعية وكتيبة دبابات، يُتوقع أن يصل قوام الجيش اللبناني المنتشر في منطقة عمليات القوة المؤقتة إلى ما بين ٥ ٥٠٠ و ٦ ٠٠٠ جندي. وبالإضافة إلى ذلك، يسيطر الجيش اللبناني شمال نهر الليطاني على نقاط الدخول إلى منطقة عمليات القوة المؤقتة.

٣٨ - ولا يزال التنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي والاتصال به تجري بصورة فعالة. وحافظ قائد القوة المؤقتة على علاقات وثيقة ومثمرة مع نظرائه في الجيش المذكور ومع غيرهم من كبار المسؤولين الرسميين الإسرائيليين. وما زال للقوة المؤقتة فريق اتصال من ضابطين في مقر القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي في زيفات. ولم يتحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم بشأن إقامة مكتب القوة المؤقتة في تل أبيب، وما برح جيش الدفاع الإسرائيلي متمسكاً بموقفه بأنه لا توجد حاجة إلى ذلك المكتب.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٩ - كانت الانفجارات التي وقعت في ١٤ تموز/يوليه في مبنى بالقرب من قرية خربة سلم، في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة، كان تحت سيطرة حزب الله، وإطلاق الصواريخ في ١١ أيلول/سبتمبر و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، بمثابة تذكير صارخ بالتحديات التي تشكلها الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة على سيادة لبنان وسلطته.

٤٠ - وفي أعقاب تلك الحوادث، وفي رسالة بعث بها الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كررت حكومة إسرائيل عن موقفها إزاء استمرار تسليح حزب الله وزيادة قدرته العسكرية في لبنان. ولم يطعن حزب الله في المزاعم المتعلقة بمعداته العسكرية وبقدرته، وأعلن على الملأ بأنه سيستخدم ترسانته للدفاع عن نفسه إذا ما تعرض لهجوم. وقد نفى حزب الله لمنسقي الخاص المزاعم بأنه نقل أسلحة إلى المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، وقال إنه لا يزال يلتزم بمتطلبات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤١ - وكما نوقش في تقريره الأخير بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لم يُحرز أي تقدم بشأن معالجة وجود قواعد عسكرية فلسطينية تديرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة - وفتح الانتفاضة في لبنان، التي تتواجد جميعها ما عدا واحدة منها على طول الحدود اللبنانية السورية خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الرسمية التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ولا يزال وجود هذه القواعد العسكرية يهدد سيادة وسلطة الحكومة اللبنانية. كما يشكل تحدياً للسيطرة الفعالة على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية.

٤٢ - وظلت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تديرها الأونروا هادئة نسبياً، ولم تقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلا حوادث طفيفة. ويعزى هذا التطور الإيجابي إلى حد كبير إلى زيادة التعاون والتنسيق بين سلطات المخيمات الفلسطينية وأجهزة الأمن اللبنانية. إلا أني لا أزال أشعر بالقلق إزاء التقارير عن الأخطار التي تهدد الأمم المتحدة من جانب المجموعات المسلحة المتطرفة الموجودة في لبنان. وقد لجأت بعض هذه العناصر إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك مخيم عين الحلوة في صيدا، الذي لا تستطيع أجهزة الأمن اللبنانية الدخول إليه.

٤٣ - وإني إذ أضع في اعتباري أحكام الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) المتعلقة بترع سلاح الجماعات المسلحة، فإنني لا أزال أعتقد بأن هذا الأمر ينبغي أن يتم عبر عملية يتولى زمامها اللبنانيون لإعادة بسط سلطة الحكومة اللبنانية بسطاً كاملاً على جميع أراضيها، بحيث لا يكون هناك سلاح إلا بموافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة سوى سلطة الحكومة اللبنانية. وفي هذا الصدد، عهد الزعماء اللبنانيون إلى مؤتمر الحوار الوطني، الذي دعا إلى عقده الرئيس ميشال سليمان، أن يتوصل إلى اتفاق على استراتيجية دفاعية وطنية. وقد كُلف مؤتمر الحوار الوطني أيضاً بتنفيذ الاتفاقات السابقة، التي يشير بعضها إلى نزع سلاح الفصائل الفلسطينية خارج المخيمات المعترف بها رسمياً.

٤٤ - إن مؤتمر الحوار الوطني، الذي عقد آخر جلسة له في ١ حزيران/يونيه، في إجازة حالياً بسبب الانتخابات النيابية اللبنانية وعملية تشكيل الحكومة. وفي جلسته الأخيرة، طلب مؤتمر الحوار الوطني إلى رئيس الجمهورية أن يعقد الحوار الوطني ثانية في أعقاب الانتخابات، بعد إجراء مشاورات مع جميع الأطراف بشأن جدول الأعمال الرسمي واحتمال توسيع نطاق المشاركة بحيث تأخذ بالاعتبار نتائج الانتخابات البرلمانية.

دال - حظر توريد الأسلحة

٤٥ - بمقتضى أحد الأحكام الرئيسية في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) دعا مجلس الأمن الحكومة اللبنانية إلى أن تفرض الأمن على حدودها وعلى نقاط الدخول الأخرى لمنع دخول الأسلحة وما يتصل بها من عتاد من دون موافقة الحكومة. وقرر المجلس أيضا أنه يتعين على جميع الدول أن تمنع مواطنيها من بيع أو تزويد الكيانات أو الأفراد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها.

٤٦ - ومنذ تقريره الأخير إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصلت القوة المشتركة لمراقبة الحدود، التي تضم عناصر من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والجمارك ودائرة الأمن العام، عملياتها على طول الحدود الشمالية بين لبنان والجمهورية العربية السورية على امتداد ٩٠ كيلومترا. وأفادت السلطات اللبنانية بأن القوة المشتركة لمراقبة الحدود اعتقلت عدة أشخاص بسبب تهريب سلع تجارية ومنتجات زراعية خلال هذه الفترة.

٤٧ - واستمر التخطيط لنشر قوة مشتركة ثانية لمراقبة الحدود إلى قطاع في الجزء الشمالي من الحدود الشرقية مع الجمهورية العربية السورية، امتثالا لقرار مجلس الوزراء الذي اتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وواصلت السلطات اللبنانية، بدعم من خبراء دوليين، تحسين خطة العمل لهذا الانتشار. وواصل منسقي الخاص عملية تنسيق جهود المجتمع الدولي لدعم هذه العملية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم نشر قرابة ٣٦٥ فردا من أفراد الجيش إلى الحدود استعدادا لتعيينهم في القوة المشتركة الثانية لمراقبة الحدود في المستقبل. ويحل هؤلاء الأفراد محل كتيبة ذات حجم مواز تم وضعها في منطقة العملية نفسها، لكنها خارج نطاق تسلسل قيادة القوة المشتركة الثانية لمراقبة الحدود. وتم وضع قرابة ١٠٠ فرد من أفراد قوى الأمن الداخلي، كانوا يتمركزون أيضا في المنطقة الحدودية، تحت قيادة القوة المشتركة الثانية. ولم يتم تعيين أحد من العاملين في الجمارك أو الأمن العام بعد في هذه القوة.

٤٨ - ولا يزال عدم ترسيم أجزاء من الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية يشكل عقبة كبيرة لتحسين إدارة الحدود. وتتمثل العوائق الهامة الأخرى التي تحول دون السيطرة الفعالة على الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية في وجود قواعد عسكرية فلسطينية في مواقع على جانبي الحدود بين البلدين.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تبلغ الحكومة اللبنانية من وقوع أي حوادث تتعلق بتهريب الأسلحة إلى لبنان عبر أي من الحدود البرية أو البحرية أو الجوية. وخلال

الزيارة التي أجراها منسقي الخاص إلى إسرائيل في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر، كررت حكومة إسرائيل له مزاعمها بوقوع انتهاكات كبيرة لحظر توريد الأسلحة عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، بهدف تعزيز القدرة العسكرية لحزب الله. وتأخذ الأمم المتحدة هذه المزاعم على محمل الجد لكنها ليست في وضع يمكنها من التحقق من المعلومات على نحو مستقل.

هـ - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٠ - لا يزال المركز اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام في النبطية مسؤولاً عن تنسيق جميع عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في جنوب لبنان. ولا يزال مركز الأمم المتحدة لتنسيق برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام يقوم بمهمة الاتصال بين اليونيفيل والمركز الإقليمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تحديد ١٤ موقعا إضافيا من مواقع القنابل العنقودية على الأرض وسجلها المركز الإقليمي، ليصل العدد الإجمالي للمواقع المسجلة حتى تاريخه ١٠٨٧ موقعا.

٥١ - كما يواصل المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام تقييمه في الميدان للبيانات التقنية المتعلقة بالغارات التي وردت من إسرائيل في أيار/مايو ٢٠٠٩. وتشير البيانات إلى احتمال وجود ٢٨٢ موقعا محتملا لم يتم تحديدها سابقا، يقع ١٦٦ موقعا منها إلى الشمال من نهر الليطاني، و ١١٦ إلى الجنوب من نهر الليطاني. ومن المتوقع أن يزيد العدد الإجمالي للمواقع التي توجد فيها قنابل عنقودية عند الانتهاء من عملية التقييم. وسيقدم تقرير التقييم الذي يعده المركز الإقليمي إلى اليونيفيل وإلى مركز الأمم المتحدة لتنسيق برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع حادثان يتعلقان بذخائر غير منفجرة من بقايا النزاع في عام ٢٠٠٦، بما في ذلك ذخائر عنقودية، وأسفرت عن ثلاث إصابات. وبهذين الحادثين يصبح العدد الإجمالي للقتلى والجرحى في صفوف المدنيين منذ نهاية النزاع ٢٨ قتيلا و ٢٤٧ جريحا. ووقع حادث أثناء عمليات إزالة الألغام في هذه الفترة، وأسفر عن إصابة واحدة، وبذلك يصبح العدد الإجمالي لما تسببت به أنشطة إزالة الألغام منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من ضحايا ٥٨ ضحية شملت ١٤ قتيلا و ٤٤ جريحا.

واو - ترسيم الحدود

٥٣ - سعيًا إلى تنفيذ الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) اللتين تدعوان إلى ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، رحبت

بالاتفاق الذي توصل إليه رئيسا البلدين في آب/أغسطس ٢٠٠٨ لإعادة تنشيط اللجنة اللبنانية السورية المكلفة بترسيم الحدود المشتركة بين البلدين. إلا أنه لم يحرز أي تقدم في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٤ - وفي الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/2009/345)، أصرت الجمهورية العربية السورية مرة أخرى على أن ترسيم الحدود شأن ثنائي يتوقف على السلطات في الجمهورية العربية السورية وفي لبنان. وفي الرسالة ذاتها، كررت الجمهورية العربية السورية استعدادها لبدء ترسيم الحدود السورية - اللبنانية، بدءاً من الشمال وذلك لضرورات عملية، لأن الجزء الجنوبي من الحدود المشتركة بين البلدين، بما في ذلك مزارع شبعا، تحت الاحتلال الإسرائيلي. إلا أن الأمم المتحدة لا تعلم باتخاذ أي خطوات ملموسة في هذا الصدد.

٥٥ - ولم يحرز حتى الآن تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا. وعلى الرغم من طلباتي المتكررة، لم أتلّق أي رد من إسرائيل أو الجمهورية العربية السورية بشأن تحديد الحدود المؤقتة لهذه المنطقة كما ورد في تقريرتي عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641). وإني إذ أشجعهما على أن يقدموا ردودهما بشأن تحديد الحدود المؤقتة لمنطقة مزارع شبعا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثالثاً - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٥٦ - ما زالت مسألة أمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتهم مسألة ذات أولوية. وعلى الرغم من التزام جميع الأطراف بكفالة سلامة القوة المؤقتة وأمنها، وتولّي حكومة لبنان مسؤولية الحفاظ على سيادة القانون وحفظ النظام، فقد واصلت القوة المؤقتة التركيز على تخفيف المخاطر التي قد يتعرض لها أفرادها ومعداتها ومنشآتها، وفي الوقت نفسه ضمان تنفيذ ولايتها. وسلّطت التهديدات الأمنية الضوء على حاجة القوة المؤقتة للحفاظ باستمرار على مستوى عال من التأهب والتخطيط للطوارئ بغرض كفالة سلامة جميع أفرادها وأمنهم. وبالإضافة إلى التدابير الإلكترونية المضادة التي تتبع لتعطيل الأجهزة المتفجرة، تستطيع القوة أن تعتمد على الطائرات الصغيرة التي تعمل بدون طيار، وهي من المعدات التي تتسم بأهمية حاسمة لتخفيف المخاطر والتي يعود لقائد القوة تقدير استخدامها من أجل تعزيز حماية القوة وأمن الموظفين المدنيين.

٥٧ - وفي ٨ تموز/يوليه، أصدرت المحكمة العسكرية اللبنانية حكماً على ١٣ متهماً، وبرأت متهماً آخر، بتهمة تشكيل جماعة عسكرية والتخطيط لثلاثة هجمات بالقنابل وتنفيذها، بما في ذلك الهجوم الذي استهدف في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ القوة المؤقتة على

جسر القاسمية. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة العسكرية حكماً على خمسة متهمين يشتهب بضلوعهم في الهجوم الذي استهدف القوة المؤقتة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قرب صيدا. ولا تتوافر معلومات جديدة بشأن التحقيقات في الهجوم الذي شُنَّ يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وراح ضحيته ستة أفراد من حفظة السلام العاملين في الوحدة الإسبانية. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أصدرت المحكمة العسكرية حكماً على ١٢ عضواً في خلية كانت تعمل بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، بتهمة تشكيل جماعة عسكرية، وحيازة أسلحة، والقيام بتدريبات عسكرية، وإطلاق صواريخ على إسرائيل والتخطيط لشن هجمات إرهابية على القوة المؤقتة. وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حضور جميع جلسات المحكمة بصفة مراقب.

رابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٨ - وفقاً للقرار ١٨٨٤ (٢٠٠٩)، وتمشياً مع الممارسات الجيدة في مجال حفظ السلام، بدأ استعراض القدرة التشغيلية للقوة المؤقتة شمل هيكل القوة وأصولها ومتطلباتها برّاً وبحراً. ومن المتوقع أن ينجز هذا الاستعراض في مطلع عام ٢٠١٠.

٥٩ - وحتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بلغ إجمالي القوام العسكري للقوة المؤقتة ٣٩٤ ١٢ فرداً من ضمنهم ٤٥٥ امرأة، بالإضافة إلى قوة مدنية تتكون من ٣٥٥ موظفاً دولياً و ٦٦١ موظفاً وطنياً، ومن ضمنهم ٩٤ و ١٦٩ امرأة على التوالي. ويدعم القوة ٥٣ مراقباً عسكرياً، من فريق مراقبي لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من ضمنهم امرأة واحدة. وقد وافقت حكومة الدانمرك على نشر سرية لوجستية متعددة المهام في القوة المؤقتة للاستعاضة بها عن السرية البولندية المعنية باللوجستيات والصيانة. ومن المتوقع أن تنتشر السرية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ووافقت حكومة بولندا على تمديد وجود قواتها بعد تشرين الأول/أكتوبر لضمان سلاسة تسليم المسؤوليات، ومن المتوقع أن يبدأ الانسحاب التدريجي للوحدة البولندية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر وأن ينجز في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وكجزء من تعزيز القوة المؤقتة بسريات مشاة إضافية، نشرت سرية ماليزية ضمن القوة المؤقتة في نهاية حزيران/يونيه. ومن المتوقع أن تصل سرية من إندونيسيا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ومن المقرر أن تنشر سرية من نيبال في كانون الأول/ديسمبر. وتقدم العمل على الهياكل الأساسية اللوجستية الجديدة في موقع مقر القوة المؤقتة الموسع وفقاً للجدول الزمني المقرر. ولا يزال ضمان تحسين معدات المراقبة الجوية للبعثة مسألة ذات أولوية.

٦٠ - وفي نهاية آب/أغسطس، سلمت إيطاليا قيادة فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة إلى ألمانيا. وواصلت فرقة العمليات البحرية عملها بعدد مخفض من السفن يتراوح من سبع إلى ثماني سفن، مع تغيير في تشكيلة السفن يتراوح بين فرقاطة إلى فرقاطتين، وطراداً واحدة، ومن أربعة إلى خمسة زوارق لخفر السواحل وسفينة إمداد واحدة، تكملها طائرة عمودية إلى طائرتين عموديتين. ولا يزال النقص في المعدات يعيق التنفيذ الكامل للولاية المزودة لقوة العمليات البحرية المتمثلة في عمليات اعتراض السفن وفي أنشطة تدريب البحرية اللبنانية.

خامساً - ملاحظات

٦١ - وعلى الرغم من أن الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا يزال هادئاً عموماً، فإن سلسلة الحوادث التي جرت في الآونة الأخيرة تشكل مصدر قلق بالغ لي. ويسرني أن يواصل الطرفان التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إلا أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به في إطار تنفيذ العناصر المتبقية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإني أدين جميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي حصلت في هذه الفترة وأدعو إلى التحلي بالمزيد من اليقظة. وأحث الطرفين على مواصلة إبداء أقصى درجات ضبط النفس واحترام وقف الأعمال العدائية والخط الأزرق. وأشعر بالقلق بوجه خاص إزاء إطلاق الصواريخ في ١١ أيلول/سبتمبر وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر - وهما رابع وخامس هجوم من هذا القبيل في عام ٢٠٠٩ ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وإني أشعر كذلك بالقلق إزاء مستودع الأسلحة والذخائر الذي تم اكتشافه في خربة سلم، وكذلك إزاء الحوادث التي جرت في منطقتي طبرفلسيه وحوالا في تشرين الأول/أكتوبر، والتي لا تزال قيد التحقيق.

٦٢ - ووفقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تتحمل السلطات اللبنانية المسؤولية الرئيسية عن إنشاء منطقة خالية من الأفراد المسلحين والمعدات والأسلحة غير تلك التابعة لحكومة لبنان ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. والقوة المؤقتة مكلفة بهذه المهمة وتواصل مساعدة الجيش اللبناني في إنشاء هذه المنطقة.

٦٣ - وإني أدين الهجمات التي شنها مدنيون لبنانيون على أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتي أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف حفظة السلام وإلحاق الضرر بمركباتهم، وإني أكرر الإعراب عن قلقي إزاء المحاولات الرامية إلى عرقلة حرية حركة القوة المؤقتة. وأحث الطرفين على التقيد بالتزامهما باحترام ولاية القوة المؤقتة، بما فيها حريتها

الكاملة في التنقل ضمن منطقة عملياتها. ولا تزال سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم مسألة فائقة الأهمية. وأحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها لضمان سلامتهم وأمنهم.

٦٤ - ولا يزال دور الجيش اللبناني، بالتعاون مع القوة المؤقتة لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) حاسماً. وما زال الجيش اللبناني يتصرف بالتزام ثابت وعزيمة قوية، ولا سيما أثناء ارتفاع حدة التوتر. وإنني أشعر بالامتنان إزاء البلدان التي تواصل تزويد الجيش اللبناني، والبحرية اللبنانية، بالمعدات والتدريب. وأحث المجتمع الدولي على مواصلة وتكثيف هذا الدعم اللازم بغرض إتاحة تولي الجيش اللبناني المسؤولية الأمنية الفعلية في منطقة عمليات القوة المؤقتة ونقاط الدخول البحرية إلى لبنان مستقبلاً.

٦٥ - وأود أن أعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات لالتزامها المستمر بدعم القوة المؤقتة وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولسنا بحاجة إلى زيادة التوكيد على ضرورة مواصلة هذا الالتزام والدعم، بما في ذلك المساهمة بالقوات والمعدات اللازمة لتمكين القوة المؤقتة من أداء جميع الأنشطة الموكولة إليها براً وبحراً بكفاءة وفعالية. وأود أن أشيد بقائد القوة وحفظة السلام المدنيين والعسكريين الذين يواصلون القيام بدور حيوي في المساعدة على إحلال السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وللمنسق الخاص لشؤون لبنان وموظفي مكتبه.

٦٦ - ولا أزال أشعر بالقلق إزاء وجود جماعات مسلحة في لبنان تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة، مما يشكل تحدياً لقدرتها على بسط سيادتها الكاملة وسيطرتها التامة على أراضيها. وكما ذكرت سابقاً، أعتقد أن نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة ينبغي أن يتم من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية، بحيث لا توجد أسلحة أو سلطة في لبنان غير تلك التي تأذن بها الدولة اللبنانية.

٦٧ - وفي هذا الصدد، أدعو القادة اللبنانيين إلى تحقيق تقدم هادف في مناقشاتهم الرامية إلى وضع استراتيجية دفاع وطنية في إطار الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس سليمان، وإلى كفالة تنفيذ قرارات الحوار السابقة، بما فيها تفكيك القواعد العسكرية الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين المعترف بها رسمياً. وعلى الرغم من أن استراتيجية الدفاع الوطنية ما تزال مسألة تحتل مكانة مركزية في النقاش السياسي الدائر في لبنان، فإن من دواعي أسفي أن المآزق السياسي المطول الذي شهدته الفترة التي يشملها التقرير لم يفضْ إلى إيجاد مناخ موات لمعالجة هذه المسألة. وآمل في أن ينعقد الحوار الوطني فور الاتفاق على تشكيل الحكومة وأن يحقق تقدماً ملموساً فيما سيجريه من مناقشات في الفترة القادمة.

٦٨ - ويعد التقدم على صعيد ترسيم وتعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية أمراً هاماً من أجل تحسين مراقبة الحدود. وإنني أشجع الحكومتين على مواصلة جهودهما الثنائية في هذا الشأن. وأعرب عن أسفي لعدم تحقيق أي تقدم في ترسيم وتعليم الحدود السورية - اللبنانية خلال الفترة التي يشملها التقرير. وأواصل التأكيد لحكومتَي البلدين على ما يتسم به التحديد النهائي لحدودهما المشتركة من أهمية للتعايش السلمي وحسن الجوار. وإنني عازم على مواصلة جهودي الدبلوماسية للتوصل إلى حل لمسألة منطقة مزارع شبعا. وأهيب بإسرائيل والجمهورية العربية السورية أن تقدما ردودهما بشأن التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمته بالاستناد إلى أفضل المعلومات المتاحة.

٦٩ - وأهيب بإسرائيل أن توقف على الفور جميع عمليات التحليق فوق الأرض اللبنانية التي تشكّل انتهاكاً للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٠ - وأعرب مرة أخرى عن قلقي حيال استمرار جيش الدفاع الإسرائيلي في احتلال جزء من بلدة الغجر وأرض مجاورة لها تقع شمال الخط الأزرق. وأدعو حكومة إسرائيل إلى إتمام انسحابها من المنطقة دون تأخير، وفقاً للالتزامات المترتبة عليها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتقف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أهبة الاستعداد لتسهيل الانسحاب الكامل لجيش الدفاع الإسرائيلي.

٧١ - ولا يزال حظر توريد الأسلحة المفروض على لبنان بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والذي يشكّل جانباً أساسياً من هذا القرار، عاملاً جوهرياً للحفاظ على الاستقرار المحلي والإقليمي. وإني أهيب بجميع الدول الأعضاء أن تمتثل للالتزامات من خلال التقيد بحظر توريد الأسلحة على نحو فوري وغير مشروط. وأهيب بالأطراف الإقليمية، لا سيما الأطراف التي تربطها صلات بحزب الله وغيره من المجموعات في لبنان، أن تتقيد بأحكام الحظر. فأني خرق له يعتبر انتهاكاً للسيادة اللبنانية ويشكل تهديداً للاستقرار في البلد وفي المنطقة.

٧٢ - وأرحب بما اتخذته السلطات اللبنانية من خطوات لتحسين مراقبة حدودها وإدارتها. وسواصل منسقي الخاص بتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم هذه المبادرات. وعلى الرغم من أن المبادرات الجارية تستحق الثناء فإن عدم وجود سياسة عامة لإدارة الحدود يقف حجر عثرة أمام تحقيق مزيد من التقدم. وانعدام مثل هذا الإطار يهدد بتقويض تنسيق المشاريع الحالية والمستقبلية وفعاليتها. وإني تماشياً مع التوصيات الأساسية التي قدمها الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية في آب/أغسطس ٢٠٠٨، أهيب بالحكومة اللبنانية المقبلة أن تولي الأولوية لوضع استراتيجية شاملة للحدود. وأود أن

أتوجه بالشكر أيضا إلى الجهات المانحة على ما قدمته من دعم للقوة المشتركة لمراقبة الحدود ولسائر المشاريع الرامية إلى ضمان أمن الحدود اللبنانية، وأهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم ما ستبذله الحكومة اللبنانية من جهود في المستقبل لضمان مراقبة حدود بلدها بشكل مناسب.

٧٣ - وأحث الجهات المانحة على مواصلة دعم عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في لبنان وتعزيز القدرة الوطنية في هذا الميدان. وأثني على الجيش وعلى المركز اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام والعديد من المنظمات غير الحكومية التي تشارك في أعمال إزالة الألغام، لعزمها الذي لا ينضب وعملها من دون كلل في المجتمعات المحلية الأكثر تضررا.

٧٤ - ولا بد للحكومة المقبلة من أن تواصل العمل لتحسين ظروف معيشة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون أن يوتر ذلك على حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين بمجملها في إطار اتفاق سلام شامل. وإنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن معالجة ظروف المعيشة الصعبة للاجئين الفلسطينيين في لبنان سيكون لها أثر إيجابي على التعايش بين اللبنانيين والفلسطينيين، وبالتالي على الأمن والاستقرار الوطنيين.

٧٥ - وعلى الرغم من الدعم الدولي الكبير، لا تزال المهمة الضخمة المتمثلة في إعادة بناء مخيم نهر البارد الواقع في شمال لبنان، الذي تعرض للتدمير، تشكل تحديا جسيما. فقد أدى اكتشاف بقايا أثرية في الموقع إلى مزيد من التأخير في العمل، وأثار مخاوف الفلسطينيين من توقّف أعمال إعادة البناء. وإني أرحب، في هذا الصدد، بالتزام الحكومة المتواصل بإعادة بناء المخيم، وبالقرار الذي اتخذته مؤخرا بالسماح باستئناف العمل، وفقا لما يعليه القانون اللبناني، وبانتظار قرار سيصدره مجلس شورى الدولة بشأن التماس يتعلق بالاكتشاف الأثري.

٧٦ - وبعد مرور أكثر من أربعة أشهر على إجراء الانتخابات التشريعية في لبنان، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق على تشكيل حكومة جديدة أو تسلمها لمهامها. وإني أأمل أن تفضي عملية المشاورات التي يقودها حاليا رئيس الوزراء المكلف سعد الدين الحريري، إلى تشكيل حكومة تحوز على ثقة المجلس النيابي قريبا. وأتطلع إلى أن تلتزم الحكومة الجديدة التزاما قاطعا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٧ - وكنت قد أشرت في التقارير السابقة إلى أن التعاون بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني قد ساعد على إيجاد بيئة استراتيجية جديدة، وأعاد الاستقرار إلى جنوب لبنان وحافظ عليه، موفرا بذلك الأساس الذي يمكن أن تبني عليه عملية التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. بيد أن الفرصة التي أتاحتها وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لن تدوم إلى ما لا نهاية. ومن مسؤولية الأطراف أن تركز على جميع المسائل المتعلقة قبل

التوصل إلى اتفاق دائم لإطلاق النار وإيجاد حلّ طويل الأجل وفقا لما يمليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسوف يؤدي الامتثال للالتزامات المنصوص عليها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، حسبما ورد تفصيلها في هذا التقرير، خلال الأشهر القادمة، إلى إيجاد ظروف مواتية للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة للأطراف في سعيها نحو تحقيق هذا الهدف، من خلال ما يقوم به منسقي الخاص المعني بلبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من عمل.

٧٨ - وما زالت لديّ قناعة راسخة بأن علينا أن نبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، يقوم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وهو أمر ما يزال مرتبطا بالسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي.